



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٢ رمضان سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢٥ آذار سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨١٥

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢

قانون الدفاع

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٤) من الدستور

مديرية المطابع العسكرية



اعلن بان شركة سهيل زغبابه واخوانه والمسجلة تحت الرقم (١٦٩٥٨) قد اجرت التغييرات التالية:-

- ١ - انسحب من الشركة التالية اسماؤهم:-
  - أ - سهيل بشاره ميشيل زغبابه
  - ب - اندراوس بشاره ميشيل زغبابه
  - ج - انور بشاره ميشيل زغبابه
- ٢ - انضم الى الشركة كل من:-
  - ابراهيم خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - اسماعيل خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - تيسر خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - احمد خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - تامر خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - عبدالسلام خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - محمد خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - يوسف خليل ابراهيم ابوالشوارب
  - خضيره محمد داود
- ٣ - رفع رأسمال الشركة ليصبح ٥٠٠٠ دينار.
- ٤ - تصبح غايات الشركة شراء وبيع كافة المواد القوية والخضار والفواكه واللحوم الطازجة.
- ٥ - يصبح اسم الشركة شركة ابراهيم ابوالشوارب واخوانه.
- ٦ - يصبح المفوض بالتوقيع ابراهيم خليل ابراهيم ابوالشوارب منفرداً في جميع امور الشركة.
- ٧ - تبقى باقي بنود عقد الشركة كما هي.
- ٨ - تاريخ التغييرات ١٩٩١/٨/٧.

اعلن بان شركة تيانجين لاستيراد وتصدير اعلانين المبروكه صينية الجنسية قد افتتحت مقرها في الاردن لممارسة اعمالها خارج الاردن وسجل هذا المقرر تحت رقم (٤٢٢) بتاريخ ١٩٩١/٨/٧ حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة تيانجين لاستيراد وتصدير الملابس المبروكه.
- ٢ - مدينتها : غير محدودة.
- ٣ - جنسيتها : صينية.
- ٤ - غاياتها : التصنيع والاستيراد والتصدير.
- ٥ - مركزها الرئيسي : الصين.
- ٦ - رأسمالها في مركزها الرئيسي : ٦٧٧٤٠٠ يوان صيني.
- ٧ - محل الشركة بالاردن : تشن تشونغ وسون شيو السيد كاتيك ليوتشيون مساعدين له في الاردن.

## نحر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٩٢

قانون الدفاع

صادر بالاستناد الى المادة ( ١٢٤ ) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الدفاع لسنة ١٩٩٢ ) وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طواريء تهدد الامن الوطني او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها بسبب وقوع حرب ، او قيام حالة تهديد بوقوعها ، او حدوث اضطرابات او عنف داخلية مسلحة او كوارث ماله او انتشار آفة او وباء يعلن العمل بهذا القانون بمرأه ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء .

ب - تتضمن الإرادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به .

ج - يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بمرأه ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء .

المادة ٣ - ١ - يناط تطبيق هذا القانون برئيس الوزراء لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التقيد باحكام القوانين العادية المعمول بها .

ب - يمارس رئيس الوزراء صلاحياته بموجب اوامر خطية .

ج - لرئيس الوزراء تفويض جميع صلاحياته او بعضها لمن يراه اهلا للقيام بذلك في جميع انحاء المملكة او في منطقة محددة منها وبالشروط والقيود التي يراها .

المادة ٤ - لرئيس الوزراء ممارسة الصلاحيات التالية -

١ - وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاطمالة، والقاء القبض على المشتبه بهم او الخطرين على الامن الوطني والنظام العام واعتقالهم .

ب - تكليف أي شخص بالقيام بأي عمل او اداء أي خدمة ضمن قدرته .

ج - تفتيش الاشخاص والاماكن والمركبات دون التقيد باحكام أي قانون اخر، والاير باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة .

د - وضع اليد على الاموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الوفاء بالدين والالتزامات المستحقة .

هـ - منع او حصر او تقييد استيراد المواد او تصديرها او نقلها من مكان الى اخر ، وتحديد التعامل بها وحظر اخذها او اطلاقها او شرائها او المفاضلة عليها وتحديد اسعارها .

و - الاستيلاء على أي ارض او بناء او طريق او مصدر من مصادر المياه والطاقة وان ينشئ عليها اعمالا تتعلق بالدفاع وان يزيل أي اشجار او منشآت عليها ، وان يأمر بادارتها واستغلالها او تنظيم استعمالها .

ز - اخلاء بعض المناطق او عزلها وفرض منع التجول فيها .

ح - تحديد مواعيد فتح المحلات العامة واغلاقها كلها او بعضها .

ط - تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة، واغلاق أي طريق او ممر او مجرى ماء او تغيير اتجاهه ومنع حركة السير عليه او تنظيمها .

ي - مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن اعدادها .

ك - منع اخذ صور او عمل تصاميم او خرائط لاي مكان او شيء بعينه قد يفيد العدو ومنع الاحتفاظ بجوار هذه الاماكن والاشياء بأي اجهزة تصوير او مواد لعمل الصور والتسليم والخرائط ومنع المكوث او التاخر في مثل هذه الاماكن دون عذر مشروع .

ل - الغاء رخص الاسلحة النارية والذخائر والمفرقات والمواد القابلة للانفجار او التي تدخل في صناعة المتفجرات ومنع صنعها او بيعها او شرائها او نقلها او التصرف بها والاير بضبطها وضبطها واغلاق محلات بيعها وخزنها .

م - منع صنع اجهزة الاتصال او بيعها او شرائها او حيازتها والاير بضبطها وضبطها .  
المادة ٥ - اذا اعلن رئيس الوزراء انه ينوي الاستيلاء على أي اموال او وضع اليد عليها فلا يجوز لأي شخص ان يبيع تلك الاموال او ينقلها او يخفيها او يتصرف بها دون موافقة رئيس الوزراء او خلافا للشروط والقيود المعينة في الامر او التصريح الممنوح بشأن ذلك ويشترط فيها تقدم ان لا تزيد مدة تفادى الاعلان عن ستين يوما .

المادة ٦ - تختص بحاكم البداية بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون واوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه .

المادة ٧ - ١ - يعاقب من يخالف اوامر الدفاع بالعقوبات المنصوص عليها في الاوامر على ان لا تتجاوز العقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات او الغرامة ببيلغ ثلاثة الاف دينار او العقوبتين معا .

ب - اذا لم تبين اوامر الدفاع عقوبة للمخالفة فيعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بلصدي هاتين العقوبتين .

ج - اذا كانت المخالفة جرمية بموجب أي قانون اخر فتطبق العقوبة الواردة في ذلك القانون اذا كانت اشد مما ورد في هذا القانون .

د - تصدر الاموال والوسائل التي تستعمل في ارتكاب الجريمة او الشروع في ارتكابها، ولرئيس الوزراء رد الاشياء المصادرة او جزء منها .

هـ - لرئيس الوزراء صلاحية اجراء أي تسوية او مصالح في أي دعوى ناجبة عن مخالفة احكام هذا القانون ولم يكتسب الحكم فيها الدرجة القطعية .

المادة ٨ - ١ - يجوز لأي شخص جرى توقيفه او القبض عليه بموجب هذا القانون او أي امر دفاع او جرى الاستيلاء او وضع اليد على ماله او مال موجود تحت اشرافه او لأي صاحب مصلحة بالنيابة عن الشخص المذكور ان يطعن بالامر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا .

ب - على المحكمة ان تفصل في الطلب على وجه السرعة ولا يحول القرار الصادر من المحكمة برد الطلب دون اللجوء الى تقديم طلب جديد المره بعد الاخر طالما بقي الامر المظنون فيه قائما .

المادة ٩ - لكل من كلف بأي عمل او اداء أي خدمة او تقديم أي مال ولكل من تم الاستيلاء على ماله او وضع اليد عليه او نقله او اطلاقه ولكل من اتخذ بحقه أي اجراء بموجب هذا القانون او أي امر او تكليف صادر بمقتضى الحق بالتعويض ولرئيس الوزراء ان يحدد بمقدار التعويض وان يقرر تأديته عن أي مال او عمل او اجراء خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تقديم الطلب بالتعويض على ان يكون للمتضرر في حال عدم موافقته على القيمة المقررة للتعويض الحق بالانابة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض العادل المقرب له وفقا لاحكام القوانين النافذة المعمول بها .